

في ثلاث ندوات مهمة على هامش الاجتماعات

## ندرة المياه تنذر بأزمة في الشرق الأوسط ونقص المناعة يهدد ٤٢ مليون نسمة



ندرة المياه تهدد الأراضي الزراعية والإنتاج الزراعي

اهتمام الحضور.. فقد أكد البنك الدولي أن الشرق الأوسط سوف يشهد أزمة كبيرة في المياه حتى العام ٢٠١٠ فيما ينذر بأزمة كبرى مشيراً إلى أن معدل استهلاك الفرد في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا معدل ضئيل للغاية بالمقارنة مع مستوى الاستهلاك عالمياً

من أهم القضايا التي نوقشت خلال اجتماعات الدوليين وقدمت حولها أوراق علمية وصدرت عنها تقارير موثقة قضايا نقص المياه، وتطوير السياسات النفطية ومحاربة الإيدز.. وقضية البطالة والتوظيف (وقد كانت ندوة المياه بين الندرة والأمن في مقدمة الندوات التي استرعت

وكشفت الندوة أن الزراعة في المنطقة تستقطب نحو ٧٨٪ من كميات المياه في دول المنطقة في الوقت الذي لا يشارك القطاع الزراعي بحصة تذكر في الناتج المحلي لهذه الدول كما أن هذه الدول تحاول أن تتجه نحو التصنيع ولا تتجاوز نسبته ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي.  
وأبدى أمادو بوبكار سيسين نائب الرئيس

المياه خاصة في الدول التي تعتمد في مواردها على الدخل السياحي.  
وأوضح أن هناك دولاً في المنطقة تعاني من انخفاض حصة المياه وانخفاض الجودة المائية مثل مصر والجزائر والمغرب وتونس والعراق وسوريا وكذلك دول تعاني من ندرة المياه مثل الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن واليمن.

### مشاكل ندرة المياه

وأشار جان لويس نائب رئيس البنك الدولي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأن المنطقة لا تستحوذ على مياه عذبة سوى ١٪ من المياه العذبة في العالم مقارنة مع حجم سكان المنطقة الذي يحتل ٥٪ من عدد سكان العالم وأضاف أن هناك مشكلة أخرى تعاني منها دول المنطقة وهي مشكلة تلوث



إحدى محطات الطاقة في مملكة البحرين بتمويل من الصندوق الكويتي

## البلدان النفطية لا سيما الأفريقية فشلت في توجيه ثرواتها لخدمة شعبها

آثار سلبية يجب تداركها حتى تتفتح الشعوب من مواردها النفطية. فقد كشفت الندوة أن الاعتماد المفرط على النفط يشكل تحديات اقتصادية طويلة وقصيرة الأجل أمام الدول المنتجة للنفط، فقد أعرب إسماعيل عثمان، المدير التنفيذي في صندوق النقد الدولي، عن أسفه لفشل عدد كبير من البلدان النفطية. لا سيما الأفريقية منها توجيه ثرواتها النفطية لخدمة شعوبها، وأرجع ذلك الأمر إلى سوء الإدارة، الأمر الذي ينعكس على تفاقم مستويات الفقر في تلك البلدان. وأشار المسئول إلى أن حجم الإنفاق على الأنشطة النفطية يزيد بشكل يدعو للأسف عن حجم الإيرادات النفطية، وهي مفارقة كبيرة تؤدي إلى نتائج اقتصادية واجتماعية وخيمة. ●

وتحدثت المسئولة كذلك عن قنوات المساعدة التي فتحتها البنك مع المنظمات الأهلية غير الحكومية من خلال تخصيص موارد تدعم هذه المنظمات وأشارت إلى أن هذا البرنامج قدم مساعدات بمبلغ ٥٩,٧ مليوناً خصصت للقرى الموبوءة في كينيا. وأكدت المسئولة إنه منذ يونيو ٢٠٠٢ تقرر أن تكون المساعدات المقدمة إلى الدول الفقيرة لمكافحة المرض في صورة منح وليست قروضاً. وأشارت كذلك إلى أنه منذ يوليو ٢٠٠٢ قام البنك بتخصيص أكثر من ٨٠٠ مليون دولار لبرامج مكافحة الإيدز في أكثر من ٢٢ دولة أفريقية في الوقت الذي سوف تتلقى فيه الدول الواقعة جنوب الصحراء الأفريقية دعماً في شكل منح من البنك.

### تطوير السياسات النفطية

أيضاً في إطار الندوات المقامة على هامش الاجتماعات، عقدت ندوة عن الإدارة المالية في الدول المنتجة للنفط تم خلالها مناقشة عدة محاور منها التحديات التي تقابلها سياسة النفط في بلدان العالم كافة والدور المحوري الذي يلعبه النفط في اقتصادات تلك الدول وما ينتج عن ذلك من

للمعاملات في بنك التنمية الإسلامي بالمملكة العربية السعودية استعداد البنك لمساعدة الدول التي تعاني من أزمة مياه في إدارة الأزمة ومعالجة المشاكل المائية بشكل عادل. مؤكداً ضرورة مواجهة الأزمة بشكل فعال والتعاون بين الدول لحل الأزمة.

### مرض نقص المناعة

وفي إطار الندوات التي أقيمت على هامش اجتماعات دبي ٢٠٠٣، عقدت ندوة عن التأثير السلبي المتزايد لمرض فقدان المناعة المكتسبة على اقتصادات الدول النامية وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وقد بدأت الندوة بتأكيد القائمين عليها على الخطورة البالغة التي يمثلها وباء الإيدز في الدول النامية. وتحدثت د. بروك زودي، مديرة برنامج مكافحة الإيدز في البنك الدولي، مؤكدة أن مكافحة هذا الوباء تقع في قلب برامج التنمية التي يطلقها البنك وقالت زودي أن الإيدز يمثل تهديداً غير مسبوق على الصحة العامة والتنمية وأشارت إلى أن هناك حالياً أكثر من ٤٢ مليون شخص في العالم مصابون بالإيدز وأوضح أنها منذ أن بدأ الوباء في الظهور في فترة الثمانينات، فإن البنك الدولي كان من أكبر الجهات المانحة التي قدمت دعماً لبرامج مكافحة المرض في الدول النامية وأشارت المسئولة إلى أن نسبة المصابين بالمرض زادت من ٩-١٢ مليوناً عام ١٩٩٢ إلى ٤٢ مليون نسمة حالياً كما تم ذكره.

وأشارت المسئولة كذلك أن هناك العديد من الخطوات التي تم اتخاذها خلال السنوات الأخيرة منها تخصيص أكثر من ١٠٦ مليار دولار من خلال منح وقروض إلى أنشطة مكافحة الإيدز في شتى دول العالم.